مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة: المجلد (07)، العدد (01) / 2022
PISSN : 2572-0198 / EISSN : 2676-1572

التمويل الإسلامي الأصغر ودوره في تحقيق الشمول الاقتصادي

مؤسسة الزيتونة تمكين أنموذجا

Islamic Microfinance and its Role in Achieving Economic Inclusiveness

Zaytouna Tamkeen Foundation as a model –

اسماعيل مومني[1]، عبد الناصر براني[2]، علي باللموشي[3]

[1] جامعة سطيف1 (الجزائر)،
[2] جامعة الأمير عبد القادر (الجزائر)،
[3] جامعة الوادي (الجزائر)،

تاريخ الاستلام: 2021/12/29 **تاريخ القبول:** 2022/03/22 **تاريخ النشر:** 2022/03/31

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز أهمية التمويل الأصغر في تحقيق الشمول الاقتصادي، والذي يعتبر مسار جديد للتنمية والتمويل؛ من خلال تذليل القيود التي تحول دون تحقيق الفئات الهشة للإمكانات الإنتاجية مع اتباع نهج متعدد الأبعاد للحد من الفقر والتخفيف من وطأة الأزمات خاصة جائحة كورنا، واعتمدت الدراسة في معاجة جوانب البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وتخلص الدراسة إلى أهمية توسيع نطاق برامج الشمول الاقتصادي للأفراد والأسر القائمة على التمويل الإسلامي الأصغر خاصة، والذي يتيح مزايا متعددة تتفق وحاجات شرائح واسعة في الاقتصاديات النامية؛ سواء عن طريق البرامج الحكومية أو الخاصة أو التضامنية، والأحسن حسب ما تقترحه الدراسة إقامة شراكة بينها،وكأنموذج لبرامج الشمول الاقتصادي الرائدة تقترح الدراسة مؤسسة الزيتونة تمكين أنموذجا، والذي يقوم على تقديم خدمات متنوعة ومتكاملة للمستفيدين، فعلاوة على توفير التمويل الإسلامي الأصغر تحرص المؤسسة على توفير حزمة من خدمات التأمين والمرافقة مما مكنها أن تصبح شريك فاعل لفئات واسعة في المجتمع .

الكلمات المفتاحية: شمول اقتصادي؛ تمويل أصغر؛ تمويل إسلامي؛ زيتونة تمكين.

تصنيف JEL: P4؛ I3؛

Abstract:

The study aims to highlight the importance of microfinance in achieving economic inclusiveness, which is a new path to development and finance, by overcoming the constraints that prevent fragile groups from achieving productive potential, with a multidimensional approach to poverty reduction and crisis mitigation and concludes that the study concludes the importance of expanding the scope of economic inclusiveness programmes for individuals and families based on microfinance, which offers multiple advantages consistent with the needs of broad segments of developing economies, both through Government, private or solidarity programs, and the best as proposed by the study to establish a partnership between them, and as a model of the leading economic inclusion programs the study proposes the Zaytouna Tamkeen Foundation enables a model which is based on providing diverse and integrated services to beneficiaries, in addition to providing small Islamic finance the foundation is keen to provide a package of insurance and escort services, which enabled it to become an active partner for broad groups in society.

Keywords: *; Economic Inclusion; Microfinance; Islamic Finance; Zaytouna Tamkeen.*

Jel Classification Codes: *P4 ؛I3=*

المؤلف المرسل: اسماعيل مومني smailmoumeni@gmail.com

1- المقدمة:

1-1 إشكالية الدراسة ومحاورها:

يبدوا أن نموذج التنمية الرأسمالي القائم على مبادئ وأسس الاستثمار والتمويل التقليدي أضحى غير قادر مواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية؛ بل إن كيانات عالمية أضحت مهددة اقتصاديا بفعل الأزمات المالية المتكررة، هذا على الأقل ما تبين من موجة لإكود العالمية مع بداية الألفية الأخيرة والمؤشرات الاستشرافية غير المطمئنة على مستوى النمو الاقتصادي العالمي خاصة بعد أزمة الوباء العالمي كوفيد19، كما أن فتح النقاش لأول مرة حول مراجعة نمط الإنتاج الرأسمالي ضمن ما يسمى بالاستثمار المستدام من جهة، ومن جهة أخرى الاتجاه نحو مسار جديد للتمويل يستهدف شرائح واسعة من الطبقات الهشة عرف بالشمول المالي، وهذا في اعتقادنا هو محاولة لتدارك الوضع وفتح منهج جديد للتنمية والتمويل؛ والذي يعتبر التمويل الأصغر إحدى ركائزه وصولا لتحقيق ما بات يعرف بالشمول الاقتصادي وعلى هذا الأساس يتبادر إلينا السؤال المحوري التالي: **ما هو دور التمويل الأصغر في تحقيق الشمول الاقتصادي ؟**

وتتفرع عن هذه الفجوة البحثية مجموعة من الأسئلة التي تثري موضوع البحث وتنبني عليها محاور الدراسة:

- ما هو الشمول الاقتصادي وما علاقته بالشمول المالي؟
- كيف يمكن تجسيد الشمول الاقتصادي في اطار التمويل الأصغر عامة التمويل الأصغر الإسلامي خاصة؟
- أين يبرز أنموذج مؤسسة الزيتونة تمكين في تحقيق الشمول الاقتصادي؟

1- 2 فرضيات الدراسة: معالج اشكالية الدراسة وتساؤلاتها الفرعية يقتضي الانطلاق من الفرضيات التالية:

- هناك علاقة وطيدة بين الشمول المالي والشمول الاقتصادي على اعتبار أن التمويل الأصغر إحدى ركائز تحقيقهما؛
- أنموذج مؤسسة الزيتونة تمكين تجربة تستحق التعميم في تحقيق الشمول الاقتصادي في الاقتصاديات النامية.

1-3 أهداف الدراسة: انطلاقا من التقديم السابق يمكن ابراز أهداف الدراسة فيما يلي:

- بلورة مفهوم الشمول الاقتصادي وتحديد علاقته بماهية الشمول المالي؛
- ربط التمويل الأصغر وبالأخص التمويل الإسلامي الأصغر بمعايير الشمول الاقتصادي؛
- إبراز أنموذج للتمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق الشمول الاقتصادي انطلاق من تجربة مؤسسة الزيتونة تمكين.

1-4منهج الدراسة: تماشياً مع متطلبات الدراسة فإن المنهج المتبع يتمثل في المنهج الوصفي الذي يقوم على جمع البيانات والمنهج التحليلي في تحليل البيانات وتفسيرها والوصول إلى النتائج مستخدماً دراسة الحالة المتمثلة في أنموذج مؤسسة الزيتونة تمكين، كما سيتم الاعتماد في جمع البيانات على المصادر الثانوية من الكتب والمقالات والأبحاث ذات العلاقة.

2-ماهية الشمول الاقتصادي وعلاقته بالشمول المالي

من اجل استيعاب الدور الذي يقوم به الشمول الاقتصادي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة؛ لابد منا في البداية تقديم تعريف يلم به والوقوف على أبعاده وبرامجه.

2-1الشمول الاقتصادي:النشأة والتعريف

أولا: نشأة الشمول الاقتصادي

من نافلة القول يمكن القول أن مصطلح الشمول الاقتصادي برز بشكل جلي من خلال التقارير التي أصدرها البنك العالمي في تقاريره التي رافقت تطور الاقتصاديات العالمية خلال فترة جائحة كورونا 19 في الفترة 2020-2022.

-إن أهم الملاحظات التي رصدتها التقارير أنه ولأول مرة منذ 20 سنة سار اتجاه الحد من الفقر المدقع اتجاها معاكسا بسبب جائحة كورونا كما هوموضح في الشكل التالي:

الشكل رقم1: تطور اتجاهات الفقر المدقع عالميا في الفترة (2015-2021)

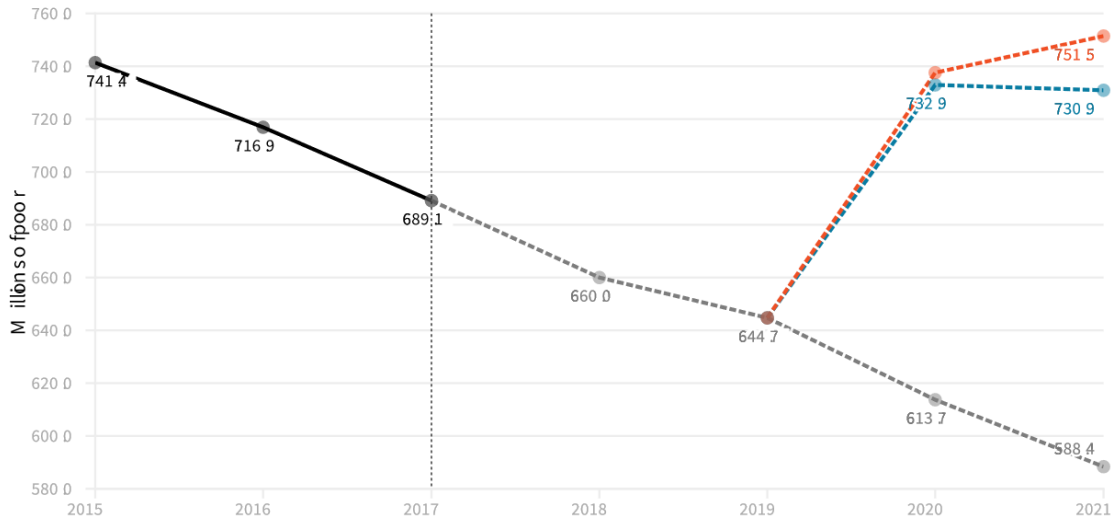

Source: Lakner et al (2020) (updated)⇐PovcalNet⇐Global Economic Prospects

إنّ مجموع الفقراء الجدد الناجم عن هذه جائحة كورونا في عام 2020 يقدر بنحو 119 إلى 124 مليون شخص، من المتوقع أن يرتفع عدد الفقراء بسبب هذه الجائحة إلى ما بين 143 و163 مليون شخص (Christoph, 2020)

أمام هذا الواقع كان على الحكومات أن تسارع إلى عكس مسار هذا الاتجاه ومساعدة الفقراء فقرا شديدا، تظهر أدلة متنامية على أن التدخلات المنسقة للشمول الاقتصادي يمكن أن توفر مسارا مهما للخروج من دائرة الفقر المدقع.

وتعد تدابير الحماية الاجتماعية، بما في ذلك التحويلات النقدية،ركائز أساسية لبرامج مكافحة الفقر،غير أنها غير كافية لفك قيود أخرى كنقص التعليم أو التدريب، أو عدم كفاية فرص العمل، أو عدم وجود أصول، أو عدم القدرة على الوصول إلى الأسواق والتمويل.

ولمواجهة هذا التحدي، يبحث تقرير حالة الشمول الاقتصادي (the world bank, 2020) الذي صدر مؤخراً في الكيفية التي يمكن بها للحكومات أن تبني على الاستثمارات الأساسية ـ بما في ذلك الحماية الاجتماعية، وموارد الرزق وفرص العمل، والشمول المالي ـ لتحسين الفرص المتاحة للفقراء بشكل أفضل.

ثانيا:تعريف الشمول الاقتصادي

رغم حداثة المصطلح ورد في التقرير الوارد ذكره سابقا عدة تعريفات للشمول الاقتصادي منها (the world bank, 2020)⇐

-الشمول الاقتصادي هو الاندماج التدريجي للأفراد والأسر بشكل واسع في عمليات التنمية، خروجا من القيود المفروضة لمكامن الفقر وتحقيقا للانتاج ؛

-برامج الشمول الاقتصادي هي مجموعة متعددة الأبعاد من التدخلات المنسقة التي تهدف إلى زيادة دخول وممتلكات الفقراء والطبقات الهشة، تشمل التدخلات الشائعة مزيجا من التحويلات النقدية أو العينية ؛ التدريب على المهارات؛ الوصول إلى التمويل والارتباط بالسوق؛

-إن تعريف شرائح السكان التي تستهدفها برامج الشمول الاقتصادي هو "الناس الذين يعيشون في فقر مدقع (أي أولئك الذين يقل دخلهم عن 1.90 دولار في اليوم أو أقل من مستوى خط الفقر الدولي ، والمعدل لتعادل القوة الشرائية) الذين يمكنهم العمل على أساس

مستدام ، أو "الفقراء الذين ،بسبب خصائصهم الشخصية و / أو المجتمعية، يواجهون حواجز في الوصول إلى الفرص لكسب سبل عيش مستدامة ولديهم مخاطر عالية للبقاء و البقاء في حالة فقر و / أو أن يكونوا اجتماعيًا مهمشين ".

2-2 أبعاد وبرامج الشمول الاقتصادي:

تؤدي برامج الشمول الاقتصادي دوراً رئيسيا في البحث عن المزيد من فرص العمل الأفضل والشاملة لفئات واسعة، فأمام الآثار المشاهدة لجائحة كورونا خاصة على المستوى العائلي والتي تقع في الغالب على الفئات الأشد حاجة من خلال ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وتراجع فرص مدرة للدخل، والصدمات الصحية، تنصب برامج الشمول الاقتصادي على ثلاثة مجالات رئيسية لمواجهة هذا التحدي (Mari، 2021):

- **الحصول على فرص مدرة للدخل** :إن الفئات الأشد فقرا عادةً ما يشغلون وظائف في القطاع غير الرسمي والأقل إنتاجية، حيث الأجور منخفضة ولا وجود للتأمين الاجتماعي. ومن خلال الجمع بين التدريب على المهارات والحصول على التمويل والتكنولوجيا والبنية التحتية، والأهم من ذلك الوصول إلى الأسواق والشبكات التمويلية، يمكن لبرامج الشمول الاقتصادي أن تساعد المشاركين على العثور على فرص عمل مستدامة أو بناء موارد رزق من خلال العمل الحر وريادة الأعمال الصغرى.
- **التمكين الاقتصادي للمرأة** :ضمان حصول المرأة على مزيد من الاستقلالية في مجال الاستقلال المالي هو أمر أساسي للحد من الفقر .فحوالي 90% من البرامج التي شملها التقرير ترتكز على المرأة، مما يعكس زيادة الإدراك بأنه عندما تعمل المرأة، يكون هناك تأثير إيجابي من خلال التدريب على مهارات الحياة والأعمال التجارية، والتوجيه، والدعم لتشكيل مجموعات الادخار.
- **فرص للشباب** :نظرا لارتفاع مستويات البطالة بين الشباب وصعوبة الحصول على الوظائف الرسمية، يمكن لبرامج الشمول الاقتصادي أن توفر فرص العمل الحر وتنمية المشروعات الصغرى .

إنّ برامج الشمول الاقتصادي تنصب على إزالة القيود التي تحول دون تحقيق الفئات الهشة للامكانات الانتاجية، ورغم ظروف الجائحة فإن البنك الدولي يمول حالياً 157 برنامجاً من هذا النوع في جميع أنحاء العالم مع اتباع نهج متعدد الأبعاد للحد من الفقر والتخفيف من وطأة جائحة كورونا ، وفي قطاعات تشمل:

- الحماية الاجتماعية، وخلق فرص العمل؛
- -الزراعة، والبيئة؛
- والتمويل، والابتكار؛
- -التنمية الاجتماعية، والتعليم بهدف خلق رأس مال بشري له أهميته وسيكون مطلوباً لدعم الانتعاش الاقتصادي.

2-3 انعكاسات برامج الشمول الاقتصادي:

تشير الدلائل أن برامج الشمول الاقتصادي المنسقة يمكن أن تلعب دورا رئيسيا في مساعدة الفئات الفقيرة فقراً مدقعاً للانطلاق في مسار تصاعدي للخلاص من الفقر. تقرير عن "حالة الشمول الاقتصادي لعام 2021: إمكانية توسيع النطاق" (PUJA، SARANG، و BOBAN، 2021)يستعرض الموجز التجميعي الوارد في تقرير حالة الشمول الاقتصادي لعام 2021 ما مجموعه 43 برنامجا حكوميا للشمول الاقتصادي و37 برنامجا آخر غير حكومي.

الشكل رقم:2. توزيع برامج الشمول الاقتصادي

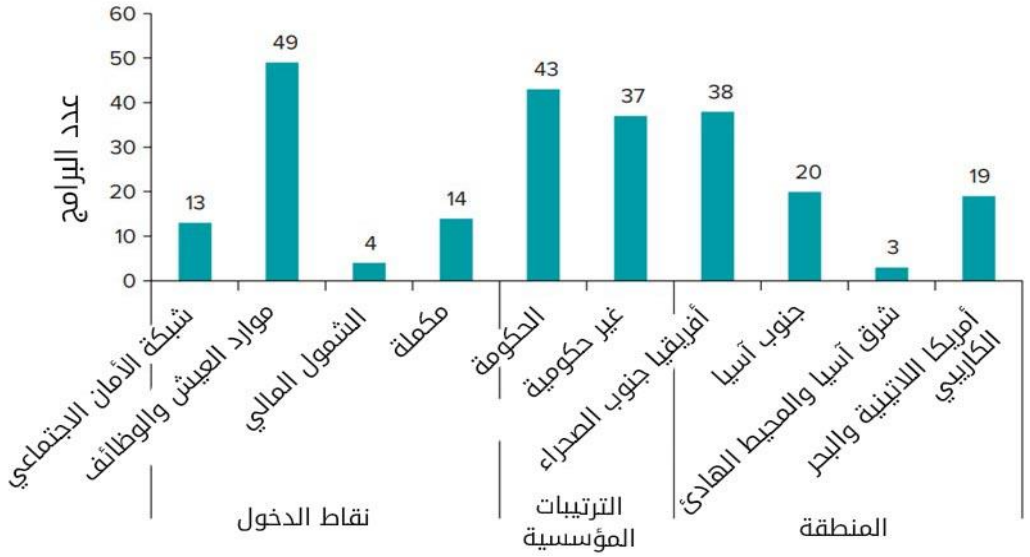

Source: SEI Report 2021

يظهر جليا أن برامج الشمول الاقتصادي تتوزع في مناطق عديدة من العالم، غير أن أغلبها يتوكز في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء (38%)، ويليها جنوب آسيا (20%).

– لقدساعدت برامج الشمول الاقتصادي المشاركين على الاستثمار في الأصول المنتجة، وأيضا على الادخار والكسب والاستهلاك أكثر مما لو كانوا بدون هذه البرامج. وأدت أغلب البرامج إلى زيادة دخل الأسر والقدرة على الصمود في مواجهة الصدمات من خلال تنويع موارد العيش ومصادر الدخل، وتسهيل الادخار والحصول على الائتمان بأسعار معقولة، وتكوين الأصول وشبكات الأمان الاجتماعي. كما مبين في البيان أدناه:

الشكل رقم :3. ملخص الآثار العامة لبرامج الشمول الاقتصادي

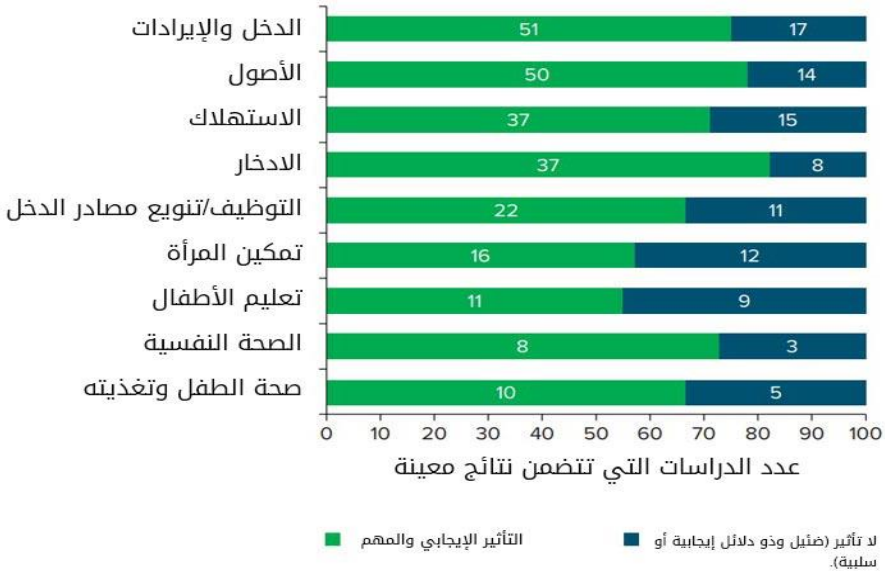

***Source**: SEI Report 2021*

من المهم الاشارة إلى ثلاث سمات لبرامج الشمول الاقتصادي وهي:

- ✓ -استدامة الآثار؛
- ✓ -التنسيق بين التدخلات متعددة القطاعات ؛
- ✓ -حجم التأثير الواسع. حيث تشير الشواهد بشأن البرامج التي تقودها الحكومات وعمقها محدود مقارنة بتلك المتعلقة بالبرامج غير الحكومية.

2-4العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والشمول الاقتصادي:

تعددت تعاريف الشمول المالي لكن اجتمعت على هدف واحد هو تعميم الخدمات المالية على جميع فئات المجتمع خاصة المهمشة وقليلة الدخل.

أولا: أبعاد الشمول المالي: نذكرها حسب منهجية البنك الدولي في النقاط التالية (بن رجب، 2018، الصفحات 3-4):

- **استخدام الحسابات المصرفية:**
  - أ- نسبة البالغين الذين لديهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية كالبنوك ومكاتب البريد؛
  - ب-الغرض من الحسابات سواء تجارية أو شخصية؛
  - ج- عدد المعاملات وهي الإيداع والسحب؛
  - د- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية مثل أجهزة الصراف الآلي، فوع البنك.
- **الادخار:**
  - أ- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال اثني عشر شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية؛
  - ب-النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال اثني عشر شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمية؛
  - ج- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بالادخار خلال اثني عشر شهر الماضية خلاف ذلك على سبيل المثال في المترل.
- **الاقتراض:**
  - أ- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في اثني عشر شهر الماضية من المؤسسات الرسمية؛
  - ب-النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في اثني عشر شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية.
- **المدفوعات:**
  - أ-النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا خلال اثني عشر شهرا الماضية حساب رسمي لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية؛
  - ب-النسبة المئوية للبالغين الذي استخدموا خلال اثني عشر شهرا الماضية حساب رسمي لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفواد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى؛
  - ج- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا خلال اثني عشر الماضية الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال.
- **التأمين:**
  - أ- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم؛
  - ب-النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم ضد الكوارث الطبيعية.

ثانيا:ركائز الشمول المالي: نذكرها من خلال ما يلي (بن قيدة و بوعافية، 2018، الصفحات 93-94):

- **دعم البنية التحتية:**

تعد من أهم الركائز لتلبية متطلبات الشمول المالي من خلال:

بيئة تنظيمية؛ الانتشار؛ تطوير نظم الدفع والتسوية؛ الاستفادة من التطورات التكنولوجية؛ توفير قواعد بيانات شاملة.

- **حماية المستهلك:**

إجراءات تطبق للحد من المخاطر التي يتعرض لها العملاء، من خلال تعاملهم مع البنوك من خلال:

المعاملة بالعدل والمساواة؛ الإفصاح والشفافية ؛ التوعية والتثقيف المالي؛ معالجة شكاوى وتظلمات العملاء؛ تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة العملاء

وكنتيجة :ومن خلال تعريف الشمول المالي ومعرفة أبعاده وكافؤه يتضح جليا أن هناك علاقة وطيدة بينه وبين الشمول الاقتصادي؛ إن لم نقل أن الشمول المالي هو أحد البرامج والمراحل التي تحقق أهداف الشمول الاقتصادي.

3- التمويل الإسلامي الأصغر كحاضنة لتحقيق الشمول الاقتصادي

يمثل التمويل الأصغر الإسلامي ملتقى مجالين يشهدان نموا سريعا، وهما التمويل الأصغر والتمويل الإسلامي، حيث يجمع ما بين المبادئ الاجتماعية والإسلامية الداعية إلى تحقيق العدلة الاجتماعية، وبين قدرتوكفاءته على توفر قيمة إضافية في سياق التمويل الخالي من الربا، والذي بإمكانه أن يساهم في التكيف الناجح لمؤسسات التمويل الأصغر في التغلب على تحديين رئيسيين وهما توفير التمويل بتكلفة أقل وتسهيل برامج التنمية تحقيقا لمزايا الشمول الاقتصادي.

3-1 مفهوم التمويل الإسلامي الأصغر ومبررات الاهتمام به : .

أولا-مفهوم التمويل الإسلامي الأصغر: يشير مصطلح التمويل الإسلامي الأصغر إلي توفير الخدمات المالية والتمويلية صغيرة الحجم وفق معايير الشريعة الإسلامية، للعملاء الفقراء النشيطين إقتصادياً والغير قادرين علي الحصول علي الخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية بسبب عدم توفر لديهم ضمانات عينية ،لذلك يتم التركيز في هذا النوع من التمويل على الجدوى الاقتصادية للمشاريع وليس على الملاءة المالية لأصحابها، يهدف هذا النوع من التمويل إلى المساهمة في القضاء على الفقر والبطالة والإقصاء الاقتصادي لشريحة عريضة في المجتمعات الإسلامية (هشام و بوثلجة، 2018، صفحة 105)

وعليه يمكن القول انه يقصد بالتمويل الإسلامي الأصغر تلك البرامج التيترتكز على تقديم مجموعة متنوعة من الخدمات المالية المقبولة من الناحية الشرعية، وليس خدمات الإقراض فقط للأفراد الذين ليس لهم القدرة على الحصول على تلك الخدمات من المؤسسات المالية الرسمية، والقادرين في نفس الوقت على بدء مشروعات استثمارية مدرة للدخل.

ثانيا- مبررات الاهتمام بالتمويل الإسلامي الأصغر:إن التوجه المتزايد إلى الاهتمام بهذا النوع الخاص من التمويل تفرضه عدة اعتبارات لعل اهمها: (الأسرج، 2012، صفحة 10)

- كونه بديل مناسب يقوم على أسس إسلامية، وبذلك فهو يتيح الفرصة لكل المتعاملين الذين تمنعهم معتقداتهم الدنية وأفكارهم الايديولوجية من التعامل مع طرق التمويل التقليدية ؛
- يوفر مجموعة متنوعة من الخدمات المالية للفقراء وذوي الدخول المنخفضة وصغار المنتجين؛ المستبعدين في كثير من الأحيان من الأنظمة المالية الرسمية بمختلف أشكالها المؤسساتية؛
- الارتفاع الرهيب لمستويات الفقر والبطالة في العديد من دول العالم الإسلامي؛
- مرونة أسلوب المشاركة في إمكانية تمويل أي مشروع سواء أكان صغيرا أو متوسطاً ولا سيما المشاركة المنتهية بالتمليك حيث تمكن الشريك من تملك المشروع بعد تخارج المصرف الإسلامي؛
- مساهمة المشاركة بطريق مباشر في التنمية الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة للدخل القومي.

ومن التجارب الناجحة في هذا الإطار على مستوى العالم الإسلامي نذكر التجربة الماليزية التي اهتمت بالتمويل الأصغر، واستطاعت خلال ثلاثة عقود (1970-2000م) تخفيض معدل الفقر من 52.4% إلى 5.5%؛ كما حققت التجربة السودانية نتائج هامة في هذا الصدد، وقد عرفت دول عربية وإسلامية أخرى مستويات متفاوتة من النجاح في الحد من مشكلة الفقر منها مصر، سوريا، فلسطين، بنجلاديش وغيرها (الحسن، 2012)، وتشير التقديرات إلى أن ما يقارب 08 مليون مشروع صغير في العالم العربي شغل زهاء 09مليون عامل .

أما في الجزائر فقد أنشأت العديد من الهيئات لتنفيذ مختلف البرامج الرامية لتشغيل الشباب وتمويل مؤسساتهم المصغرة، منها ما يمول المشاريع المصغرة بالاشتراك مع البنوك خاصة التقليدية منها، ومنها ما يمول هذه المشاريع دون الاشتراك مع البنوك وبقروض بدون فوائد، لقد بدأت التجربة الجزائرية في التمويل الأصغر أواخر التسعينات، وبدأتها الحكومة بالتوازي مع مشروعات تنموية أخر ،حيث توجد 22حوالي منظمةحكومية وغير حكومية ومن أهمها :التوبرة،وكالة التنمية الاجتماعية، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشبابANSEJ ، الوكالة الوطنية للقرض المصغر.ANG (هشام و بوثلجة، دور التمويل الاصغر الاسلامي في تحسين الوضع المعيشي تجارب بعض البلدان، 2018، صفحة 110)

3-2 ملائمة صيغ التمويل الإسلامي لقطاع التمويل الأصغر

يطرح التمويل الإسلامية بدائل تمويلية جديدة أمام قطاع التمويل الأصغر لا تعتمد على الفوائد المحددة مسبقا على رأس المال، وتشمل التمويل النقدي وغير النقدي عكس البنوك الربوية التي لا تملك سوى وسيلة واحدة؛ وان اختلفت اشكاله وفيما يلي أهم الاثار الايجابية لصيغ التمويل الإسلامي على قطاع التمويل الأصغر (سميرة، 2017) :

- المشاركة : صيغة تمويلية تقدم دون تكلفة مسبقة ، وبما أن رأس المال يصبح مشاعا فإن المشروع لا يحتاج إلى تقديم ضمان للحصول على تمويل فترات لاحقة ، فهذه الميزات تساعد المشروع الصغير على الظهور إلى الوجود والاستمرار إذا كان جديا رغم مخاطرها العالية بالنسبة للبنك الممول.
- المرابحة : يعتبر أسلوب التمويل بالمرابحة اسلوب تمويل منتسب للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لأنه يساعد على الحصول على مختلف الموارد التي تحتاجها دون دفع فوري ، حيث انها عادة لا تملك الاموال الكافية لذلك يساعدها هذا الاسلوب على دفع ما عليها على شكل اقساط مستقبلية .
- المضاربة: توفر للمشروع احتياجاته المالية بالكم وفي الوقت المناسب وتجنب التعرض لمشكلات المستثمرين المنفردين في حالة المضاربة الخاصة ومشكلات تكاليف الاقتراض العالية في حالة المصاريف الربوية
- البيع بالتقسيط: أسلوب تمويلي عيني يلائم المشروع الصغير لانه يدفع ثمنه على دفعات مستقبلية ، كما يضمن ملكية الالات والتجهيزات والمواد الاولية مباشرة بعد توقيع العقد ودفع القسط الاول كما يمكن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة أن تمول عن طريق السلم سواء نقدا او بالحصول على الالات والمواد الاولية أو الحصول على خدمات مختلفة تساعده على عملية الانتاج ، مقابل كمية من المنتجات للبائع (البنك) ، وهكذا فهو اسلوب تمويل مناسب للمشروع لأنه يضمن الحصول على التمويل وعلى تسويق منتجاته.

3-3 مزايا التمويل الإسلامي الأصغر في تحقيق الشمول الاقتصادي :

أولا–خصائص التمويل الإسلامي وعلاقتها بالشمول الاقتصادي: يهدف التمويل الأصغر في إطار المالية الإسلامية كنموذج تمويلي يجمع بين مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة ومبدأ الرشادة الاقتصادية بفضل عديد الخصائص نذكر منها :خاصية مراعات المقاصد الشرعية للمعاملات المالية، خاصية التنويع، خاصية انعدام التكلفة (الفائدة=0 ، خاصية الاستقرار وتدني المخاطر، وخاصية توجيه العمليات التمويلية، وهذا ما يجعل العمليات الاستثمارية تحقق جملة من الأهداف تدعم وتفعل تحقيق الشمول الاقتصادي ومنها مايلي (سميرة، 2017) أنظر كذلك : (خالد، 2011)

- **استهداف المزيد من الفقراء** : وذلك من خلال تمكين مؤسسات التمويل الأصغر من التركيز على الأفراد الأشد فقرًا مقارنة بالأفراد الذين يستهدفهم التمويل الأصغر التقليدي. ولذا يتأهل كثير من الأفراد الفقراء – الذين لا يتحملون الاستدانة أو الأفراد الذين تستبعدهم المجموعة (في حال منهجية إقراض المجموعة)، أو مؤسسة التمويل الأصغر لعدم تمكنهم من توفير الضامن، وغير ذلك – للاستفادة في ضوء هذا النموذج إذا ما توفرت لديهم الموارد البشرية والإرادة والعزيمة اللازمة للتعلم والعمل بجد؛
- **تقليل إمكانية التعرض لمشكلات فرط المديونية:** يتطلب هذا النموذج المزيد من التحري الشامل عن العملاء، وخصوصًا لأن النماذج المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية لا تستخدم أية نوع من أنواع الضمانات باستثناء حالات الإهمال. علاوة على ذلك، يتعين على مؤسسات التمويل الأصغر التأكد من أيلولة أموالها إلى النشاط الاقتصادي وتنمية الأعمال. وفي واقع الأمر، تكون مؤسسات التمويل الأصغر هي من يشتري هذه الأصول في معظم الحالات. وبسبب هذه التركيبة، لن يكون ممكنًا لمؤسسة التمويل الأصغر تحقيق الأرباح والازدهار، في حين يعاني عملاءها؛
- **المزيد من التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة التي تساهم في زيادة الدخل القومي الإجمالي:** يهدف هذا النموذج التمويلي إلى التركيز على الأنشطة الاقتصادية المنتجة بدلاً من الأنشطة التجارية. حيث تساهم هذه الأنشطة في زيادة الدخل القومي الإجمالي للبلاد؛
- **خلق المزيد من فرص العمل:** هناك شبه إجماع على أن الائتمان الأصغر التقليدي ليس أداة جيدة لخلق فرص العمل لأنه عادة ما يركز المقرضون – الذين يتحاشون المخاطر – تركيزًا أكثر على الأفراد الذين يمتلكون أعمالاً تجارية ويتطلعون إلى توسيع نطاقها. لذا من الممكن أن يغير هذا النموذج هذه المعادلة ويصبح التركيز أكثر على الأفراد الذين لديهم رأس مال بشري ومهارات أو يمكنهم اكتساب هذه المهارات التي تؤدي إلى خلق فرص عمل وأعمال تجارية لهم؛
- **إقامة مؤسسات مالية محلية دائمة:** يمكنها اجتذاب الإيداعات المحلية ومن ثم إعادة تدويرها على هيئة قروض مع تقديم خدمات مالية أخرى.
- **مصادر تمويل تجلب مشكلات أقل:** على الرغم من أن قطاع التمويل الأصغر التقليدي استغرق سنوات لجذب مصادر التمويل التجارية، من المتوقع ألا يكون هذا هو الحال في ظل هذا النموذج. هذا ليس لأن التمويل الأصغر التقليدي قد مهد السبيل وحقق نجاحًا، لكن الأكثر أهمية لأن الإسلام يسعى إلى تخفيف وطأة الفقر وتوزيع الثروة في الاقتصاد. ومن المعتقد أن هذا لم يحدث حتى الآن لفشل مؤسسات التمويل الأصغر في إظهار نموذج واعد مربح وناجح يقنع هذه البنوك بتقبل المخاطر وتمويل محفظة مؤسسات التمويل الأصغر على أساس المشاركة أو المضاربة. لكن في حال تطوير هذا النموذج وتنفيذه، من المتوقع ألا تحجم البنوك الإسلامية وحتى رجال الأعمال المعنيين بالصيرفة الإسلامية عن تقديم التمويل اللازم.
- **توفير الخدمات المتكاملة للأرياف** والعمل على زيادة الوعي لديهم بأهمية الخدمات المصرفية والتي تعمل على تسهيل أنشطتهم الاقتصادية وتحسين مستواهم المعيشي، وذلك من خلال توفير التمويلات اللازمة لبدء الأنشطة الخاصة أو تمويل شراء المعدات والآليات والمدخلات الإنتاجية التي تعمل على زيادة مستوى الجودة والإنتاجية لأنشطتهم سواء كانت زراعية أو غير زراعية."

- تزويد فقراء المناطق الريفية بالأموال والتمويل والخدمات المالية التي يحتاجون إليها لزيادة مكاسبهم وبناء مستقبل أكثر ازدهاراً؛

وكنتيجة يمكن القول أن تحول مؤسسات تمويل المشروعات الصغيرة من أساليب التمويل التقليدية إلى أساليب التمويل الإسلامية فإنها تقيم تنظيما جديدا فنيا وإداريا ، حيث يتحول اهتمامها من إدارة الإقراض إلى إدارة الاستثمار، ومن التركيز على الضمان إلى التركيز على الجدوى الاقتصادية، ومن اشتقاق الائتمان للحصول على فائدة إلى تحفيز الادخار والاستثمار، ومن دور المرابي إلى دور المستثمر والمستشار الذي يلتحم مع المشروع ويقدم له المشورة بما يكون لها من مراكز أبحاث اقتصادية، ومعرفة بأحوال السوق، وبتوفر كم كاف من المعلومات عن حركة الاستثمار،

ثانيا–مزايا التمويل الإسلامي الأصغر في دعم برامج الشمول الاقتصادي: يمكن القول بأن استخدام صيغ التمويل الإسلامي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة يلعب دورا اقتصاديا هاما فهى تعمل على توسيع أنشطة هذه المشروعات من خلال القنوات التالية (الأسرج، 2012، صفحة 10) :

- **تحفيز الطلب على منتجات هذه المشروعات:**فلا يشترط في عدد من هذه الصيغ توافر الثمن في الحال كما لا يتوافر في عدد آخر توافر المنتج في الحال فاذا افترضنا وجود رغبة لدى المستهلكين أوالمنتجين على منتجات معينة نهائية أو وسيطة فان عدم توافر قيمة تلك المنتجات لا يمنع عقد الصفقات علي شراء تلك المنتجات على أساس دفع الثمن في المستقبل دفعة واحدة أو على اقساط،أيضا يمكن اتمام الصفقات بدفع قيمة هذه المنتجات مقدما على أن يتم تسليمها في المستقبل وفقا للشروط المتفق عليها.وينتج عن ذلك تشجيع الطلب على منتجات هذه المشروعات ولا يقف عدم توافر الثمن أو المنتج عائقا يحول دون اتمام عقد الصفقات مع هذه المشروعات.ولا شك أن تشجيع الطلب يدى إلى استغلال الموارد ورفع مستوى النشاط الاقتصادى وتوفير المزيد من فرص العمل وبالتإلى تنشيط الطلب على منتجات هذه المشروعات واحداث الرواج الاقتصادى.
- **توفير التمويل الازم لهذه المشروعات** :توفر هذه الصيغ تمويل التكاليف للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، ففى المرابحة مثلا تصلح لتمويل شراء أو توفير سلع ومعدات أو خامات للاتجار فيها.وفى التأجير يتم توفير معدات للمشروع دون توفير المواد الخام ورأس المال العامل.أما المضاربة فمن خلالها يتم توفير كافة الموارد التمويلية المطلوبة للمشروع سواء في شكل رأس مال ثابت أو عامل؛لذا فان تكامل هذه الصيغ والمزاوجة بينها يعظم الأرباح ويوسع من فرص العمل،كما أن لعقد الاستصناع دورا هاما في تشجيع هذه المشروعات من خلال توفير التمويل نتيجة دفع قيمة منتجاتها مقدما.ومع توافر التمويل تتاح الفرصة أمام هذه المشروعات للنمو والازدهار واستغلال الطاقات الانتاجية المتوفرة لها وضبط التكاليف واستقرار ظروف الانتاج.
- **استغلال الموارد الاقتصادية للمشروعات:**تتميز صيغ التمويل الإسلامي بالمشاركة في الأرباح فهى توفر المجال واسعا أمام اصحاب المهارات للإبداع والتميز وتسخير مواهبهم في الانتاج والابتكار دونما عوائق من اصحاب الأموال.وتشجع اصحاب المشروعات الصغيرة على بذل أقصى جهد مع حرصهم على نجاح مشروعاتهم والارتقاء بها لأنهم شركاء في الربح الناتج وبذلك نضمن آلية ماهرة لتخصيص الموارد **كما أنها** توفر بدائل متعددة أمام أصحاب رؤوس الأموال لاختيار مجال استثمار مدخراتهم إلى جانب اختيار نظام توزيع الأرباح الذى يتلاءم مع ظروف كل منهم.

4–مؤسسة الزيتونة تمكين ودورها في تحقيق الشمول الاقتصادي

4-1 تقديم المؤسسة: النشأة والتعريف

أولا –النشأة : كانت المبادرة الأولى في مجال التمكين الاقتصادي من للبنك الإسلامي للتنمية في عدد من دوله الأعضاء، وتطورت الفكرة إلى اتفاقية تفاهم وقعت بين البنك الإسلامي للتنمية ومصرف الزيتونة سنة 2014 لتأسيس أول مؤسسة للتمكين الاقتصادي بأليات التمويل الإسلامي ليس في الجمهورية التونسية فحسب بل وفي منطقة شمال أفريقيا قاطبة وقد اختير لها من الأسماء "الزيتونة تمكين"، ثم تم التأسيس القانوني لها أواخر سنة 2015.

أما الجهات المؤسسة للزيتونة تمكين فتضم بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية ومصرف الزيتونة الراعيين الرئيسيين للمشروع، عددا من المؤسسات المرافقة للمشروع منها مؤسسة الزيتونة تكافل ومجموعة بولينا القابضة ومجموعة دليس القابضة والصندوق السيادي التونسي وصندوق جيدة المغربي (المملوك من الصندوق السيادي المغربي والصندوق السيادي الفرنسي ولإكالة الفرنسية للتنمية ولإكالة الألمانية للتنمية وبنك بريد المغرب)(ISDB, 2018)=

ثانيا–التعريف:الزيتونة تمكين هي أوّل مؤسسة للتمويل الأصغر الإسلامي في تونس، تعمل على دعم الإدماج المالي والاقتصادي للشباب حاملي الشهادات وللفئات الضعيفة، أخذت ترخيصها من وزارة الماليّة في ماي 2016 وتتجه لفتح أكثر من 20فرع في تونس بحلول سنة 2021.

تعتمد المؤسسة على منهجية التمكين الاقتصادي كمنهجيّة مبتكرة وذلك عبر آليات تمويلية متوافقة مع مبادئ المالية الإسلامية، حيث تقدم خدمات مالية وغير مالية بهدف تطوير مشاريع تنموية ذات أثر اجتماعي واقتصادي خاصة في المناطق المهمشة في تونس،كما وضعت مؤسسة الزيتونة تمكين أهدافا طموحة لتطوير مشاريع التمكين الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة وتعويز قطاع التمويل الأصغر الإسلامي، وذلك من خلال تدخلها في جميع القطاعات الاقتصاديّة النشطة ودعم قدرات باعثي المشاريع الصغرى، بالإضافة إلى انتشارها في كامل ربوع البلاد من خلال شبكة من الفروع القلّة والمتنقلة ، واعترافا منها بأهميّة التقنيات الحديثة كوسيلة لتسهيل وصول الفئات الضعيفة إلى الخدمات المالية، تقدم الزيتونة تمكين لحرفائها حزمة من الخدمات المالية الإلكترونية المتمثلة في الدفع عبر الهاتف الجوالبما يحقق الشمول المالي.

4-2 دلائل تطبيقية في تحقيق الشمول الاقتصادي القائم على التمويل الأصغر في مؤسسة الزيتونة تمكين (ISDB، 2018):

تكمن رسالة مؤسسة الزيتونة تمكين في المشاركة في الإدماج الاقتصادي للفئات المحرومة عن طريق التمويل الأصغر الإسلامي والترويج للمبادرة الخاصة ودعم مشاريع التشغيل الذاتي.

وقد انطلقت هذه المؤسسة الفتية في نشاطها التجاري الفعلي منذ ديسمبر 2016 وأصبح لها في مدة وجيزة محفظة بعشرات الملايين من الدينارات وآلاف العملاء و15 فرعا قارا وفرعين متنقلين لبلوغ المناطق الريفية والجبلية الصعبة، ويأتي هذا الجهد في إطار استراتيجية المؤسسة الهادفة إلى الانتشار في كل انحاء البلاد من خلال افتتاح أكثر من 40 فرعا و5 فروع متنقلة بهدف تمكين حوالي 80000(حققت 65000 مستفيد فعلي إلى غاية نهاية 2021) مستفيد تمكين اقتصاديا بمحفظة اجمالية تناهز 600 مليون دينار خلال نفس الفترة لتسيطر بالتالي على حصة سوق تتراوح بين 15 و20% .

وتنقسم المحفظة التمويلية لمؤسسة "الزيتونة تمكين" إلى شقين، محفظة للتمويلات الفردية مثل ما هو معروف في القطاع وهي لن تتجاوز 30 بالمئة من حجم التمويلات ومحفظة لتمويل مشاريع التمكين الاقتصادي وهي ستستحوذ على 70 بالمئة من المحفظة الاجمالية في المخطط الراهن.

كما تعمل المؤسسة على تطوير سلاسل القيم وإيجاد فرص الاستثمار الملائمة لفائدة المستفيدين من باعثي المشاريع الصغرى مع مراعاة خصوصية المناطق التي يعيشون فيها والميزات التنافسية التي تتمتع بها، وتتولى هذه الإدارة دراسة وتصميم وهيكلة مشاريع التمكين الاقتصادي وربط شراكات ذكية مع الأطراف الاقتصادية والاجتماعية ذات العلاقة بمجال التمويل الصغير وتشغيل الشباب بالإضافة إلى منظمات المجتمع المدني المحلّية والدولّية، كما تعمل على إيجاد الأسواق وفرص الاستثمار لفائدة المستفيدين من باعثي المشاريع الصغرى.

أما بالنسبة لمشاريع التمكين الاقتصادي فمؤسسة "الزيتونة تمكين" تعمل على عدد من أفكار المشاريع منها من دخل مرحلة الإنجاز كمشروع "حليب الخير" بشراكة مع مجموعة دليس القابضة والذي يشمل 2500 من صغار المربين على مدى خمس سنوات ومشروع العسل ومشروع "تعاونية شواط" ومشروع شبكة الوحدات الصناعية الصغرى إلى غير ذلك من المشاريع ومنها من هو في المراحل الأخيرة للدراسة كمشروع التمور ومشروع المورينجا ومشروع "النباتات الطبية" وهي مشاريع معدّة للتصدير وتهم آلاف من صغار المنتجين ومنها من هو في مرحلة الدرس والتقصي الآن. وتشمل هذه المشاريع قطاعات الفلاحة والصناعات التحويلية والخدمات والصناعات الصغرى والبيئة، والنقل، الخ.

إن الخدمات المتنوعة والمتكاملة التي توفرها مؤسسة الزيتونة تمكين تزلها مكانة الشريك الفاعل للمستفيدين. فعلاوة على توفير التمويل الأصغر تحرص المؤسسة على توفير حزمة من الخدمات تشمل جميع حلقات المشروع من دراسة للجدوى إلى التكوين في المجالات التقنيّة والمالية والإدارية للمستفيدين إلى دعمهم على مستوى تمويل مستلزمات الإنتاج بالإضافة إلى تمويل مكونات مشاريعهم باستعمال التقنيات الحديثة مرورا بالمتابعة الميدانية والتأطير لضمان كميات وجودة المنتوج انتهاء بتصنيع المنتجات و/أو ترويجها.

ولضمان نجاح أنشطة مؤسسة الزيتونة تمكين وتوفير أفضل الظروف لتطبيق منهجية التمكين الاقتصادي، وقع تأسيس منظمة "التمكين للتنمية" (Tamkeen for Development) وهي منظمة غير حكومية وغير ربحية متخصصة في الترويج لفكر ومفهوم التمكين الاقتصادي بالإضافة إلى تقديم الدعم للفقراء المستفيدين من المشاريع من خلال أنشطة المرافقة والمتابعة والإرشاد فضلا عن النشاط التوعوي للفاعلين في مجال مكافحة الفقر والبطالة والتهميش. منظمة "التمكين للتنمية" تعمل اليوم بالتعاون مع منظمة الامم المتحدة على مشاريع طموحة الإدماج الاقتصادي للشباب التونسي في أقل المناطق جدا في التنمية.

كما تعمل المؤسسة حاليا على تأسيس لمركز الدولي للتمكين الاقتصادي (International Center for Economic Empowerment) والذي سيعنى بتقديم الاستشارات والدراسات وبناء القدرات ونقل الخبرة في مجال التمكين الاقتصادي والمساهمة في تأسيس المؤسسات التي تتبنى هذا المنهج إضافة إلى هندسة مشاريع تنموية خاصة بالوقف الإنمائي والاستثمارات المربحة ذات الأثر الاقتصادي والاجتماعي الكبير في مجال التمكين الاقتصادي.

2-4 مؤسسة الزيتونة تمكين ومنهجية الأعمال في تحقيق الشمول الاقتصادي:

الزيتونة تمكين تتبنى منهجية الشمول الاقتصادي، و هي منهجية مبتكرة تهدف إلى الوصول إلى اهداف ذات اثر اجتماعي و اقتصادي وتجسيدا لهذه المنهجية تقدم الزيتونة تمكين في مجال الشمول الاقتصادي الخدمات التالية (الزيتونة تمكين، 2021):.

أولا-هندسة مشاريع التمكين الاقتصادي: حيث ترتكّز هذه الخدمة على تمويل سلاسل القيمة ذات القدرة العالية من حيث:

- -خلق فرص العمل؛
- -معرفة نقاط التدخل؛
- -الوصول إلى أكبر عدد من المستفيدين من خلال تمويل مشاريع التمكين الاقتصادي

الشكل رقم4: نموذج الأعمال: منهجية التمويل القائمة على القطاعات

Source:http://www.zitounatamkeen.com

تقوم الزيتونة تمكين بدور حلقة الوصل بين المنتج و المسوّق في سلاسل القيمة. حيث أن تمويل مشاريع التمكين الاقتصادي يعزز مختلف المكونات العاملة في القطاعات و تقوي التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة، و من بين الركائز الأساسية لمنهجية التمكين الاقتصادي هي ضمان استدامة المشاريع الصغيرة. بالإضافة إلى أن الزيتونة تمكين تقوم بربط شركات أعمال بشركائها الاستراتيجيين والاقتصاديين وربطهم بصغار باعثي المشاريع.

الشكل رقم: 5 محددات تحقيق التمكين الاقتصادي للفئات العاطلة

Source:http://www.zitounatamkeen.com

ثانيا–التمويل الصغير: تقدم مؤسسة الزيتونة تمكين جملة من آليات التمويل الصغير المتوافقة مع أحكام المالية الإسلامية،حاليا تقتصر آليات التمويل على المرابحة و القرض الحسن، على أن تتوسع العملية عبر بقية الآليات الممكنة.

الشكل رقم : 6 مراحل التمويل بالمرابحة في مؤسسة الزيتونة تمكين

Source:http://www.zitounatamkeen.com

تحقيقا للشمول المالي تتعدد مجالات التمويل الصغير منها:تمويل المدخلات الفلاحية،تمويل وسائل النقل، تمويل تربية الماشية،تمويل الصناعات الغذائية، تمويل السلع، تمويل الأدوات والمعدات المختلفة.

ثالثا–التأمين الأصغر: من خلال تسويق خدمات التأمين التكافلي الموجودة السوق التجاري .

رابعا–التكوين و المرافقة: يهدف التكوين بناء القدرات وهو يمثل ركيزة أساسية لنجاح المشاريع الصغرى، فمن خلاله يتم الحصول المهارات المطلوبة لنجاح المشاريع الصغرى، وتتنوع مجالات التكوين من تكوين تقني خاص بطبيعة المشاريع إلى تكوين مالي و إداري بالإضافة إلى التكوين في المهارات الذاتية وتقنيات البيع والتسويق، أما المرافقة فهي جزء لا يتجزأ من تدخل مؤسّسة الزيتونة تمكين لفائدة عملائها، حيث تمكنهم من الحصول على استشارات من رواد الاعمال وخبراء المؤسسة؛ مما من شأنه أن يكشف الصعوبات التي تعترض باعثي المشاريع الصغرى في وقت مبكر .

5- الخلاصة:

أولا–النتائج: في تمام هذه الدراسة والتي دارت محاورها حول موضوع التمويل الإسلامي الأصغر ودوره في تحقيق الشمول الاقتصادي– مؤسسة الزيتونة تمكين أنموذجا ننتهي إلى النتائج التالية:

- مصطلح الشمول الاقتصادي مصطلح مستجد برز بشكل مع تجليات الانعكاسات الخطيرة للأزمات الحديثة وبالأخص جائحة كورونا مع التنامي الكبير للفئات الفقيرة ، وتشمل برامجه مجموعة متعددة الأبعاد من التدخلات المنسقة سواء من التحويلات النقدية أو العينية؛ التدريب على المهارات؛ الوصول إلى التمويل والارتباط بالسوق ، والتي تهدف إلى زيادة دخول وممتلكات الفقراء والطبقات الهشة؛
- من خلال تعريف الشمول المالي وعرفة أبعاده وكائره يتضح جليا أن هناك علاقة وطيدة بينه وبين الشمول الاقتصادي إن لم نقل أن الشمول المالي هوأحد البرامج والمراحل التي تحقق أهداف الشمول الاقتصادي؛
- لقد ساعدت برامج الشمول الاقتصادي المشاكين على الاستثمار في الأصول المنتجة، وأيضا على الادخار والكسب والاستهلاك أكثر مما لو كانوا بدون هذه البرامج؛
- تعتمد مؤسسة الزيتونة تمكين على منهجية الشمول الاقتصادي كمنهجيّة مبتكرة ، وذلك عبر آليات تمويلية متوافقة مع مبادئ المالية الإسلامية؛
- تقدم خدمات مالية وغير مالية بهدف تطوير مشاريع تنموية ذات أثر اجتماعي واقتصادي خاصة في المناطق المهمشة في تونس. ليسوا فقط طالبي تمويل بل تنظر إليهم المؤسّسة كشركاء في الأعمال؛
- وضعت مؤسسة الزيتونة تمكين أهدافا طموحة لتطوير مشاريع الشمول الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز قطاع التمويل الأصغر الإسلامي، وذلك من خلال تدخلها في جميع القطاعات الاقتصاديّة النشطة ودعم قدرات باعثي المشاريع الصغرى، بالإضافة إلى انتشارها الجغرافي الواسع؛

ثانيا–التوصيات:انطلاقا من النتائج الواردة أعلاه توصي الدراسة بما يلي:

- ضرورة توسيع نطاق برامج الشمول الاقتصادي لجميع البلدان العالم عامة والبلدان النامية خاصة؛
- تشجيع وتحفيز التمويل الأصغر الإسلامي كأداة لتقديم الخدمات المالية للفقراء والشرائح الضعيفة وتخفيف حدة الفقر وترقية وتطوير التنمية الاقتصادية ؛
- تقديم التمويل الأصغر من خلال البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية لتسهيل عملية انسياب التمويل للشرائح المستهدفة من موارد القطاع الحكومي والغير حكومي ؛
- التطور المؤسسي للمصارف ومؤسسات التمويل الأصغر من خلال برامج التدريب والتأهيل وبناء القدرات؛
- بالنظر إلى سيطرة البرامج الحكومية على مشاريع الشمول الاقتصادية والجدل الذي أثارته بسبب المخاوف من التعقيدات، والمقدرة، وملاءمة تكلفتها، توصي الدراسة بأهمية اشراك القطاع الخاص والقطاع التطوعي، والأحسن عقد شراكة بين هذه القطاع في برامج الشمول الاقتصادي؛
- تجربة مؤسسة الزيتونة تمكين في مجال التمويل الإسلامي الأصغر، نموذجا قابلا للتطوير وإعادة الإنتاج في العالم الإسلامي عامة وفي دول افريقيا ومنها الجزائر على وجه الخصوص وذلك بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والخاصة والتطوعية .

6- الإحالات والمراجع :

Christoph, L. (2020). *How Much Does Reducing Inequality.*

ISDB, t. I. (2018, June 3). *Zitouna Tamkeen: The innovation in the service of employment and poverty alleviation.* Récupéré sur isdb: https://www.isdb.org/news/zitouna-tamkeen-the-innovation-in-the-service-of-employment-and-poverty-alleviation

Mari, E. P. (2021, February 22). *Economic inclusion programs: A springboard out of extreme poverty.* Récupéré sur worldbank: https://blogs.worldbank.org/voices/economic-inclusion-programs-springboard-out-extreme-poverty

PUJA, V. D., SARANG, C., & BOBAN, V. P. (2021, AUGUST 2). *Are economic inclusion programs a pathway out of poverty?* Récupéré sur worldbank: https://blogs.worldbank.org/voices/are-economic-inclusion-programs-pathway-out-poverty

the world bank. (2020). *Partnership Guide.*

الأسوج ,ح .ع ,2012) .ماي .(21/22دور التمويل الإسلامي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة .*المؤتمر الدولي للمصارف الاسلامية ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية* .بني ملال ,كلية الاداب والعلوم الانسانية ,جامعة السلطانمولاي سليمان المغرب.

الحسن ,ر .ن .(2012) .تجارب دولية ومحلية ناجحة في معالجة الفقر .*مجلة الوعي الإسلامي*)العدد .(562

الزيتونة تمكين. (1 ديسمبر, 2021). *الزيتونة تمكين*. تم الاسترداد من zitounatamkeen: http://www.zitounatamkeen.com/Ar.

جلال الدين بن رجب. (2018). *احتساب مؤشر مركب للشمول المالي وتقدير العلاقة بين الشمول المالي الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية*. لإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي.

خالد ,م ,2011) .نوفمبر .(14/17بناء نموذج اعمال ناجح للتمويل الاصغر الاسلامي .*القمة العالمية للائتمان الصغرى*، .اسبانيا.

سميرة ,س ,2017) .جوان .(التميل الاسلامي الاصغر كمدخل لدعم التنمية المحلية .*مجلة الباحث الاقتصادي*)العدد .(4

مروان بن قيدة، و رشيد بوعافية. (2018). واقع وأفاق تعزيز الشمول المالي في الدول العربية. *مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، 9*(1)، 94-95.

هشام ,ب .ع &.,بوثلجة ,ع .ا ,2018) .سبتمبر .(دور التمويل الاصغر الاسلامي في تحسين الوضع المعيشي تجارب بعض البلدان . –*مجلة اضافات اقتصادية جامعة غرداية الجزائر ,المجلد*)2العدد .p ,(4ص.110

هشام ,ب .ع &.,بوثلجة ,ع .ا ,2018) .سبتمبر .(دور التمويل الاصغر الاسلامي في تحسين الوضع المعيشي تجارب بعض البلدان –بتصرف .*مجلة اضافات اقتصادية جامعة غرداية الجزائر المجلد 2العدد* .p ,*4*ص.105